

قياس وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية
- دراسة تحليلية خلال الفترة 2020/2010.

**Measurement and analysis of financial sustainability indicators in Algeria
in the light of successive oil shocks
Analytical study during the period/2020 2010**

كنيدة زليخة

¹ محبر الرقمة والاستشراف الاقتصادي في الجزائر (جامعة الجزائر 03)، المركز الجامعي ميله (الجزائر)

z.kenida@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ القبول: 2023/12/27

تاريخ الاستلام: 2023/01/23

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر وذلك في ظل توالي الصدمات النفطية وانخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2020/2010، والتي شهدت خلالها السوق النفطية صدمتين وهما: الصدمة النفطية في جوان 2014 والصدمة النفطية الثانية في أبريل 2020 بفعل الركود الاقتصادي العالمي الذي خلفته جائحة كورونا، ولقد تسببت الصدمتين في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية غير مسبوقة مما أثر بدوره على الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على النفط بما نسبته 97% من إجمالي الصادرات.

لقد توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المالية في الجزائر لا تتصف بالاستدامة على المدى المتوسط والطويل وهي دائما عرضة للتأثر بالصدمات النفطية، وهو ما يفرض على الحكومة الجزائرية ضرورة تعزيز استدامة المالية العامة من خلال وضع استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام؛ تشييد النفقات العامة؛ العمل على تحقيق التنوع في مصادر الإيرادات العامة خاصة فيما يتعلق بالإيرادات خارج قطاع المحروقات بما يحقق فائض في الموازنة العامة على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: صدمات نفطية، استدامة المالية العامة، دين عام، فجوة ضريبية، عجز موازني.

تصنيف JEL : E62 ، H61 ، H68 ، H62.

Abstract: This study aims to measure and analyse the indicators of the sustainability of Algeria's public finances in view of the continuing oil shocks and the collapse of oil prices during the period 2010/2020, during which the oil market experienced two shocks: The oil shock in June 2014 and the second oil shock in April 2020 were caused by the global economic recession caused by the coronavirus pandemic. Both shocks caused oil prices to collapse to unprecedented record highs, which in turn affected the financial position of Algeria's oil-dependent economy at 97% of total exports.

The study found that Algeria's financial situation is not sustainable in the medium to long term and is always vulnerable to oil shocks, which imposes on the Algerian Government the need to promote the sustainability of public finances through a clear strategy for the management of public debt; Rationalization of public expenditures; Diversification of sources of public revenues, especially in respect of revenues outside the burning sector, in order to achieve a long-term public budget surplus.

Keywords: Oil Shock; Fiscal Sustainability; Public Debt; Tax Gap; Budget Deficit.

JEL Classification: E62 ؛ H61 ؛ H68 ؛ H62

1. مقدمة:

تشكل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تحديا متجددا يواجه الاقتصاديات النفطية بما فيها الاقتصاد الجزائري منذ عقود من الزمن، نظرا لارتباط خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول بحجم تدفق الإيرادات النفطية، والتي ترتبط أساسا بعوامل خارجية متعددة منها ما هو اقتصادي يتعلق أساسا بقوى العرض والطلب ومنها ما هو سياسي بحت، تتحكم في اتجاه أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما يستدعي من هذه الدول إعادة هيكلة المالية العامة لعزل تقلبات أسعار النفط عن الوضع المالي والاقتصادي فيها.

لذلك ونظرا للترابط الشديد بين متغيرات المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، فقد تزايد الاهتمام بتحليل ودراسة نتائج السياسات المالية وتقييم أثرها على الوضع المالي للحكومات، وبرز معها مفهوم استدامة المالية العامة والتي ينصرف مفهومها بشكل عام إلى قدرة الدولة على الاستمرار في سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى الطويل دون الخفض من ملاءمتها المالية أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، حيث تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق العام والإيرادات العامة مستقبلا، والتي بموجبها يتم تعديل السياسات المالية الحالية.

في هذا السياق يعتبر تقييم وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة قضية مهمة في مسار تقييم السياسة المالية للدول النفطية في ظل الصدمات النفطية التي تشهدها الأسواق الدولية، وهي من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية لهذه الدول ومدى متانة السياسات المالية المنتهجة فيها.

1.1 إشكالية البحث: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الأولى يعتمد في تمويل برامج وسياساته التنموية على مداخيل الجباية البترولية، بما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤثر سلبا على مؤشرات استدامة المالية العامة ويجعل السياسة المالية والتوازنات الكلية رهينة تقلبات أسعار النفط، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثر توالي الصدمات النفطية على مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010؟

2.1 أسئلة البحث: يندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود باستدامة المالية العامة؟ وما هي مؤشرات قياسها؟
- ما هي الأسباب الرئيسية لحدوث كل من الصدمة النفطية الأولى في جوان 2014 والصدمة النفطية الثانية في أبريل 2020؟

- كيف أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3.1 فرضيات البحث: تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- يقصد بالاستدامة المالية ذلك الوضع الذي تستطيع فيه الدولة الاستمرار في إدارة مآليتها العامة وتمويل الانفاق العام دون التعرض لحالات العجز.
- حدثت الصدمة النفطية الأولى بفعل التخمة في المعروض النفطي، أما الصدمة النفطية الثانية كانت بفعل تداعيات الأزمة الصحية (جائحة كورونا).
- أدى توالي الصدمات النفطية على التأثير سلبا على مؤشرات استدامة المالية العامة خاصة فيما يتعلق بمؤشر الفجوة الضريبية.

4.1 أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها في كونها تسعى إلى رصد تحليل وتقييم مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010، خاصة فيما يتعلق بمؤشر الدين العام؛ مؤشر العجز الموزاخي؛ مؤشر الفجوة الضريبية ومدى ارتباط هذه المؤشرات بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية عقب الصدمة النفطية التي حدثت بداية من جوان 2014 بفعل تضافر مجموعة من الأسباب كان في مقدمتها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي؛ زيادة حجم الإنتاج من قبل منظمة الأوبك؛ زيادة حجم الإنتاج من النفط الصخري، والصدمة النفطية الثانية في العام 2020 بفعل الركود الاقتصادي العالمي الذي خلفته جائحة كورونا، حيث تشير بعض الدراسات والتقارير أنه فاق في حدته الركود الاقتصادي الذي حدث بسبب أزمة الكساد الكبير في العام 1929.

5.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل توالي الصدمات النفطية خلال الفترة 2020/2010 أين شهدت السوق النفطية الدولية صدمتين متتاليتين: وهما الصدمة النفطية 2014 وهي صدمة طلب بالدرجة الأولى، والصدمة النفطية في العام 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا، ومدى انعكاس على قدرة السياسة المالية في الجزائر على تحقيق متطلبات الاستدامة المالية في ظل انخفاض المتوالي لأسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن ثم محاولة تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز استدامتها على المدى المتوسط الطويل.

6.1 منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة هو قياس وتحليل استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية، من خلال عرض الجانب النظري المتعلق باستدامة المالية العامة والصدمات النفطية وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمؤشراتها في الجزائر خلال الفترة 2020/2010 والمستقاة من مختلف المصادر المتعلقة بها خاصة تقارير البنك الجزائر؛ قوانين المالية؛ والجريدة الرسمية؛ تقارير منظمة الأوبك.

2. الصدمات التي شهدتها السوق النفطية خلال الفترة من 2010 إلى 2020

تتميز السوق النفطية بالتذبذب وعدم استقرار الأسعار، فقد شهدت الفترة من العام 2010 إلى 2020 صدمتين على التوالي، واللذان تسببتا في اغتيال أسعار النفط إلى مستويات قياسية وهما: الصدمة النفطية في جوان 2014 بفعل التخمّة في حجم المعروض النفطي والثانية في مارس 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا.

1.2 مفهوم الصدمات النفطية وأسبابها: تعرف الصدمة الاقتصادية عموماً على أنها: الأحداث والتغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي أو العرض الكلي والتي تؤثر على الاقتصاد، ويكون مصدرها داخلياً أو خارجياً وتعتبر النواة التي تؤدي إلى أزمة معينة تصيب منظومة الدولة أو الاقتصاد أو منظمة أو شركة أو سوقاً معيناً، ومن أبرز نتائجها هو اغتيال التوازن والاختلال في عمل هذه المنظومات بصورة مفاجئة وغير متوقعة الحدوث.¹

أما الصدمة النفطية فتعرف على أنها: اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطية يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد خلال فترة زمنية قد تطول، والذي يقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب الكلي أو كلاهما في آن واحد، بعوامل داخلية مثل: التغيرات الهيكلية في الصناعة أو بعوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل: التغيرات الجيوسياسية.²

كما تعرف أيضاً بأنها: إحدى الأسباب الخارجية للتقلبات الاقتصادية الكلية وقد تكون ناتجة عن تأثير العرض الكلي أو الطلب الكلي على النفط بعوامل داخلية في الاقتصاد، بما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار الحقيقية للنفط.³

هذا ويطلق على انخفاض أسعار النفط في الدول النامية المصدرة للنفط خاصة تلك التي تعتمد في مداخيلها على الربيع البترولي كمصدر أساسي لتمويل عملياتها الاقتصادية، بالصدمة النفطية العكسية والتي تكون لها آثار خطيرة على اقتصاديات هذه الدول تبرز خاصة من خلال تعاظم العجز على مستوى مختلف الموازين الداخلية والخارجية منها.

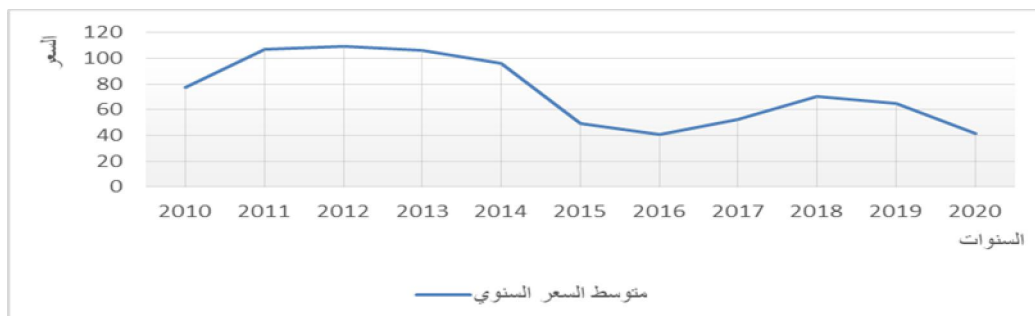
إن الميزة الأساسية التي تختص بها أسواق النفط العالمية دون غيرها من الأسواق تتمثل في عدم الاستقرار، ذلك أن أسعار النفط تخضع لعدة عوامل متشابكة منها ما هو اقتصادي الطابع ويتعلق أساسا بآلية العرض والطلب ومستوى التفاعل بينهما، إذ يتأثر حجم المعروض العالمي من النفط بالقدرات الإنتاجية والحصول بين المنتجين العالمين داخل منظمة الأوبك وحتى خارجها، وفي المقابل يتأثر مستوى الطلب العالمي على النفط بمستويات أداء الاقتصاد العالمي إضافة إلى السعي الحثيث من قبل الدول المستوردة للبحث عن مصادر بديلة للنفط والتي تمكنت من تحقيق طفرة في هذا المجال خاصة فيما يعرف بالنفط الصخري، والذي كان له الدور الأكبر في انخفاض أسعار النفط بداية من جوان 2014.⁴

كما تؤثر العوامل الجيوسياسية على أسعار النفط من خلال تأثيرها على حجم الإنتاج وكمياته والمعروض العالمي منه، ذلك أن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تمز أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع والاستهلاك تؤثر على أسعار النفط، كما تتأثر أسعار النفط بدرجة استقرار السياسي في الدول المنتجة له وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له.⁵

2.2 تطور أسعار النفط خلال الفترة 2020/2010: شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية بداية من العام 2011 في إطار ما يعرف بالربيع العربي، مما أدى إلى امدادات الكثير من الدول المنتجة للنفط مثل: ليبيا؛ سوريا؛ اليمن، فقد فقدت السوق النفطية ما يعادل 1,6 مليون برميل يوميا من النفط ولم تستطع منظمة الأوبك تعويض الكمية وهو ما ساهم في رفع أسعار النفط إلى ما يفوق 100 دولار للبرميل، وامتد ذلك تقريبا على مدار ثلاث سنوات أي من العام 2011 إلى منتصف العام 2014، وهذا ما ساهم بدوره في انخفاض حجم الطلب الكلي على النفط نوعا ما كما سمح ذلك بدخول بدائل له تمثلت أساسا في النفط الصخري، وقد سبب ذلك إضافة إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي في هبوط حاد في أسعار النفط بداية من جوان 2014 بما يلوح بوادر صدمة نفطية في الأفق، فقد وصل متوسط سعر البرميل إلى ما يقارب 55,27 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، وهو أقل مستوى تصل إليه الأسعار على مدار 6 سنوات سابقة، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ما يعرف بأساسيات السوق النفطية ممثلة في التفاعل بين قوى العرض والطلب بالإضافة إلى تضافر جملة من الأسباب الأخرى، لتشهد السوق النفطية بعد ذلك صدمة نفطية ثانية بداية من مارس 2020 بفعل تداعيات دائحة كورونا والتي أدت إلى سقوط أسعار النفط سقوطا حرا، فقد هوت الأسعار إلى أدنى مستوى لها منذ عشرين سنة مضت لتصل إلى ما قيمته 17,7 دولار للبرميل في أبريل 2020.

يمكن توضيح تطور متوسط أسعار سلة الأوبك خلال الفترة 2010 إلى 2020 من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (01): تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال 2020/2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك، التقارير الإحصائية السنوية، للسنوات

2020/2014/2010 متاحة على الرابط التالي: <file:///C:/Users/USER/Downloads/Annual%20Statistical.pdf>

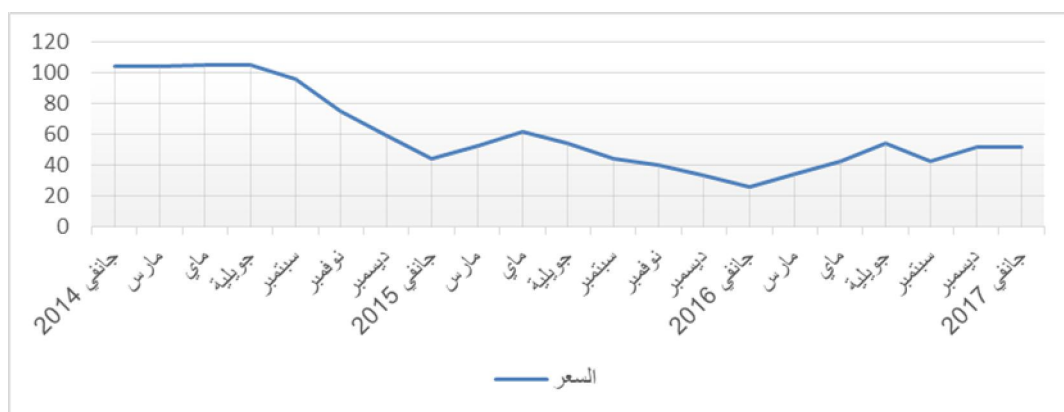
من خلال الشكل رقم 01 يمكن ملاحظة بأن أسعار النفط عرفت استقرار نسبيا خلال الفترة من العام 2011 إلى منتصف العام 2014، قد بدأت ارتفاعها منذ العام 2011 حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك إلى 107,46 دولار. للبرميل الواحد مقابل 77,45 دولار للبرميل في العام 2010، لتصل إلى 109,45 دولار للبرميل مشكلة بذلك طفرة نفطية، ولكن سرعان ما عاودت الأسعار انخفاضها بداية من العام 2014 حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك إلى 96,21 دولار للبرميل، لتبلغ أدنى مستوى لها في العام 2016 بحوالي 40,76 دولار للبرميل مشكلة بذلك صدمة نفطية عكسية، من ثم بدأت أسعار النفط في الانتعاش جزئيا بداية من العام 2018 لتعود بعد ذلك مرة أخرى للانخفاض مع نهاية العام 2019 بفعل تداعيات جائحة كورونا.

1.2.2 بؤادر الصدمة النفطية في جوان 2014 وأهم أسبابها: واجه الاقتصاد العالمي في الفترة الممتدة من منتصف العام 2014 إلى بداية العام 2016 واحدة من أكبر الصدمات النفطية في التاريخ الحديث، حيث انخفضت أسعار النفط بما نسبته 70% خلال هذه الفترة وهو أحد أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، والأكثر انخفاضاً منذ الانهيار الناتج عن العرض في العام 1986.⁶

فقد شهدت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من العام 2014 معدلات غير مسبقة من الانخفاض المفاجئ وغير المتوقع، حيث انتقل سعر سلة الأوبك من 107,90 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى ما يقارب 59,60 دولار للبرميل مع نهاية شهر ديسمبر 2014، أي بواقع انخفاض قدر بحوالي 48 دولار للبرميل، وبلغت النسبة بلع حجم الانخفاض ما يقارب 44% خلال ستة أشهر فقط، لتواصل الأسعار انخفاضها في العام 2015 أيضا حيث وصل سعر سلة الأوبك إلى 33,60 دولار للبرميل مع نهاية شهر ديسمبر 2015، لتصل إلى أدنى مستوى لها في جانفي 2016 حيث بلغ سعر سلة الأوبك 26,5 دولار للبرميل وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها بشكل مؤقت في العام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.⁷

يمكن توضيح تطور متوسط الأسعار الشهرية لسلة الأوبك من جانفي 2014 إلى جانفي 2017 من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (02): تطور متوسط الأسعار الشهرية لسلة الأوبك من جانفي 2014 إلى جانفي 2017.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص: 112، متاح

على الرابط التالي: <file:///C:/Utilisateurs/sa/Downloads/Statistical%20Report%202017%20.pdf>

من خلال الشكل رقم 02 يتبين أن أسعار النفط قد شهدت تراجعاً حاد وصل لأكثر من النصف بداية من جوان 2014 إلى جانفي 2015، فقد انتقل سعر برميل النفط من 107,9 دولار في جوان 2014 إلى 44,4 دولار في جانفي 2015، لتشهد بعد ذلك الأسعار ارتفاعات تدريجية إلى أن وصلت إلى 62,2 دولار للبرميل في ماي 2015 لتتخفف بعد ذلك

الأسعار إلى 26,5 دولار للبرميل في جانفي 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده أسعار النفط منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 (وصل متوسط سعر برميل النفط إلى 37 دولار في نهاية ديسمبر 2008)، لتستقر الأسعار بعد ذلك نوعا ما في الفترة ما بين ماي 2016 إلى جانفي 2017 بمتوسط 47.9 دولار للبرميل.

هذا وتعزى الصدمة النفطية للعام 2014 إلى مجموعة من الأسباب المتشابهة الاقتصادية منها وجيوسياسية نستعرضها على النحو التالي:

- انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، خصوصا في منطقة اليورو والأسواق الآسيوية بما ساهم في انخفاض شديد في حجم الطلب العالمي؛

- التغير في استراتيجية منظمة الأوبك من خلال تركيزها على الحفاظ على الحصة السوقية لها على حساب الأسعار، فقد قررت المنظمة وعلى غير المتوقع زيادة في حجم الإنتاج بالرغم من فائض العرض الكلي وهذا ما أدى إلى انخفاض جديد في مستوى الأسعار؛⁸

- ظهور الإنتاج من النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4,2 مليون برميل يوميا لسوق النفط العالمية بما ساهم في حدوث تخمة في المعروض العالمي؛⁹

- زيادة الاهتمام العالمي وخاصة من جانب الدول المتقدمة بضرورة الاهتمام بمعايير الكفاءة في استهلاك الوقود، وهو ما ساعد على انخفاض الطلب على النفط وبالتالي تراجع الأسعار؛

- ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بين جوان 2014 وجانفي 2015 بما نسبته 10% مقابل العملات الرئيسية في القيمة الإسمية، ويؤدي هذا الارتفاع إلى رفع تكلفة العملة المحلية للبلدان النفطية التي لا ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي كما يؤثر على الطلب على النفط بالانخفاض؛¹⁰

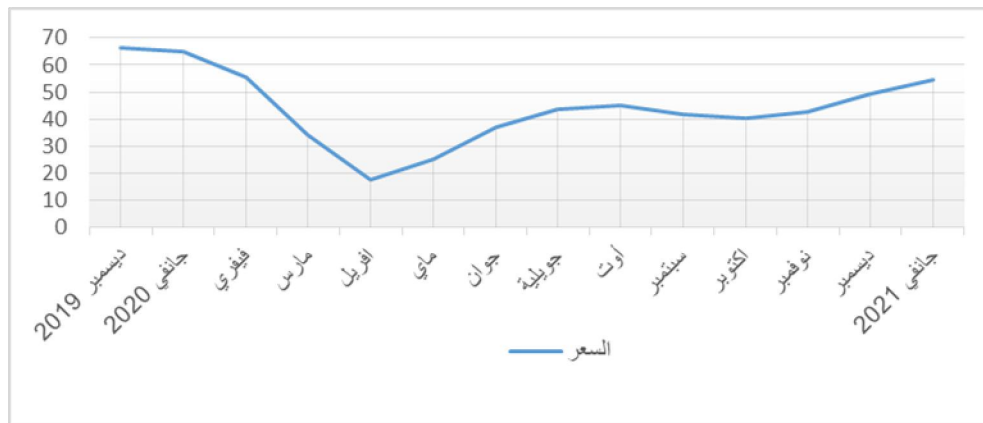
- زيادة الصادرات النفطية الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، مما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي؛
- الاضطرابات الأمنية والنزاعات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط مثل: سوريا؛ العراق؛ ليبيا والتي أثرت على السوق النفطية وساهمت في تشكيل سوق موازية للنفط وبأسعار منخفضة؛

هذا ويرجع الكثير من المحللين الاقتصاديين أسباب الصدمة النفطية العكسية بالدرجة الأولى إلى أسباب جيوسياسية بحتة، ذلك أن قرار منظمة الأوبك بعدم تخفيض حجم الإنتاج رغم التخمة من المعروض العالمي من النفط يرجع إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها بالبعد الاقتصادي وهو الحفاظ على الحصص، في حين أن السعودية أكبر منتج في المنظمة وبالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى تخفيض سعر النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل بسبب خلافاتهما السياسية مع كل من إيران وروسيا.¹¹

2.2.2. بؤادر الصدمة النفطية في مارس 2020 وأهم أسبابها: شهدت السوق النفطية صدمة ثانية مع بداية مارس 2020 وذلك بفعل تفشي فيروس كورونا الذي اضطر معظم دول العالم إلى فرض قيود صارمة على الحركة شملت حظر التجوال؛ إغلاق الحدود؛ تعطيل حركة الطيران؛ الحجر الصحي..... إلخ، بما أثر سلبا على مستويات النشاط الاقتصادي وبالتالي بحجم الطلب الكلي على الوقود، هذا وسط فائض كبير في حجم امدادات النفط الخام بما أدى بالضرورة إلى انهيار الأسعار والذي وصل إلى ذروته مع نهاية أبريل 2020، أين وصل متوسط سعر سلة الأوبك إلى 17,7 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى وصل إليه الأسعار منذ ما يقارب العشرين سنة.

ووصف يوم الاثنين 20 أبريل 2020 بيوم الاثنين الأسود في تاريخ السوق النفطية، فقد انخفضت العقود الآجلة للنفط الأمريكي والمعروف باسم خام غرب تكساس والمقرر تسليمها خلال شهر ماي 2020 إلى ما دون الصفر حيث تم بيعها بما يقارب (-37,6) دولار للبرميل لأول مرة في تاريخ التداول، حيث هرع أصحاب هذه العقود إلى إعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار تفاديا لتكاليف الشحن والتخزين، بل وأكثر من ذلك فقد عمدوا إلى منح امتيازات مالية للمشتريين لهذه العقود، فقد كانت صدمة كبيرة على أسواق وعصية على التحليل المنطقي.¹²

يمكن توضيح تطور متوسط الأسعار الشهرية لسلة الأوبك من ديسمبر 2019 إلى جانفي 2021 من خلال الشكل التالي. شكل رقم (03): تطور متوسط الأسعار الشهرية لسلة الأوبك من ديسمبر 2019 إلى جانفي 2021.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2021، ص: 61، متاح على الرابط التالي: <file:///C:/Utilisateurs/sa/Downloads/Statistical%20Report%202021%20.pdf>

يتضح من الشكل رقم 03 بأن أسعار النفط قد شهدت تقلبات حادة جدا وغير مسبوقة بداية من مارس 2020، فقد أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري إلى أن الأسعار قد تحركت بطريق سريعة ومفاجئة، وذلك بفعل تدهور حجم الطلب الكلي على النفط خلال النصف الأول من العام 2020 نتيجة لإجراءات الحجر الصحي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، فقد انتقل سعر برميل النفط من 66,5 في جانفي 2020 إلى ما يقارب 33,9 دولار في مارس 2020 ومن ثم إلى 17,7 دولار في أبريل 2020، لتشهد بعد ذلك مستويات أسعار ارتفاع تدريجيا بداية من ماي 2020 وذلك نتيجة لقرار خفض الإنتاج المعتمد من قبل منظمة الأوبك والمندوم أيضا من قبل بعض الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية لتصل الأسعار مع نهاية ديسمبر 2020 إلى ما يقارب 49,2 دولار للبرميل.

هذا وتعزى الصدمة النفطية للعام 2020 إلى جملة الأسباب التالية:¹³

- انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الطاقوية بما نسبته 10% بفعل الركود الاقتصادي الذي تشهده معدلات النمو الاقتصادي العالمي خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 أن أوروبا مرة لوباء كورونا؛
- انخفاض الطلب الصيني على النفط بسبب انتشار فيروس كورونا حيث يقدر الطلب الصيني بما يقارب 10 مليون برميل يوميا؛

- الصراع السعودي الروسي والذي أدى إلى فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة الأوبك والدول من خارج المنظمة، وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت الأسعار بنحو 10% وفي يوم التداول الموالي؛

- قرار السعودية وهي أكبر منتج ضمن منظمة الأوبك، والقاضي بخفض أسعار البيع لشهر أبريل 2020 ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس من نفس السنة، القرار الذي أدى إلى انخفاض الأسعار بأكثر من عشر دولارات.

3. مفهوم استدامة المالية العامة ومؤشرات قياسها

حظي مفهوم استدامة المالية العامة باهتمام كبير على الصعيد الدولي خاصة بالنسبة للدول النامية، لكونه مفهوم يربط بين المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، فضلا عن كونه يركز على أهمية التقليل من درجة الاعتماد على الموارد الاقتصادية الناضبة والعمل على تحقيق التنوع في مصادر الدخل بغية التخفيف من حجم العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية مستقبلا.

1.3. مفهوم استدامة المالية العامة: على الرغم من استخدام مصطلح استدامة المالية العامة على نطاق واسع، إلا أنه في المقابل لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد، فقد استند البعض إلى الربط بين مفهوم الاستدامة المالية والقيود الزمني للميزانية العامة بما يقتضي أن تحافظ الحكومة على الدين العام مساويا لحجم الفائض في الميزانية العامة مستقبلا، بينما يستند البعض الآخر إلى الربط بين مفهوم الاستدامة المالية وملاءة الحكومة بما يقتضي أن الحكومة لا بد عليها أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين العام وبين معدلات النمو الاقتصادي، في حين عمد البعض الآخر إلى الربط بين الاستدامة المالية والاقتراض للحد من التشوهات الاقتصادية في الأنظمة الضريبية بما يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة العامة، على أن يكون هذا العجز ضمن الحدود المقبولة مع توضيح أسباب هذا العجز والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى إلى وضعية التوازن. تعرف استدامة المالية العامة على أنها: مسار مستدام للدين العام مع الحفاظ على الملاءة المالية للحكومة كشرط مسبق للحيلولة دون الحاجة إعادة هيكلة الدين والوصول إلى حالة العجز عن الوفاء بالتزاماتها.¹⁴

كما يمكن تعريف الاستدامة المالية على أنها: استخدام الموارد بطريقة رشيدة بما يمنع حدوث العجز المالي ما بين الإيرادات السنوية وحجم الإنفاق العام، بما يضمن الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الحكومي السنوي المعبر عنه بالموازنة العامة.¹⁵

في هذا الصدد أوضح صندوق النقد الدولي بأن مفهوم الاستدامة المالية: يعني ذلك الوضع الذي تستطيع فيه الدولة أن تستمر في خدمة ديونها دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلا.¹⁶ أما في الدول النفطية فيمكن تعريف استدامة المالية العامة على أنها: قدرة هذه الدول على ضمان في فترة ما بعد النفط نفس الحجم من الإنفاق العام، كما كان عليه الحال في فترة النفط دون اللجوء إلى تمويل الميزانية العامة بالعجز من خلال تعويض الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية.¹⁷

على الرغم من تعدد المفاهيم السابقة، إلا أنها تشترك في كون أن الشرط الأساسي لتحقيق استدامة المالية العامة هو مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حدتها مآليتها العامة وتمويل برامج الاتفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات العجز المالي، أي أن استدامة المالية العامة تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في ميزانية الدولة يجبرها إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل عجز الموازنة في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.¹⁸

هنا لابد من الإشارة إلى أن مفهوم الاستدامة المالية يختلف من بلد إلى آخر وفقا لقوة المركز الاقتصادي للبلد، فالدول المتقدمة تجاوزت مفهوم الاستدامة المالية على أنها المقدرة على سداد الالتزامات المالية ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تزيد عن معدلات الفائدة ومعدل المديونية، إذ تعد الاستدامة المالية من وجهة نظر هذه الدول هي المقدرة على

تحقيق العدالة بين الأجيال، على عكس الدول النامية التي تمثل المديونية لديها عبئا كبيرا متزامنا مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن الدول المتقدمة لديها إمكانية الاستفادة من بعض الأدوات المتاحة لها في تمويل عجز الموازنة العامة تختلف بشكل كبير عن تلك الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدول النامية ومنها: الإصدار النقدي الجديد؛ القروض العامة (داخلية كانت أو خارجية) لما لها من الآثار السلبية على الاستدامة المالية في الأجل الطويل، إضافة إلى وضعية اقتصادياتها التي تسمح لها باللجوء إلى الاقتراض من الأسواق العالمية على العكس تماما من الدول النامية.¹⁹

2.3 مؤشرات استدامة المالية العامة: يتم تحليل الاستدامة المالية لبلد ما وفقا للمؤشرات التي أقرتها المنظمات الدولية، والتي تأخذ في عين الاعتبار التطورات في متغيرات السياسة المالية وخاصة ما يتعلق بالضرائب؛ الدين العام؛ عجز الموازنة العامة، ومن بين هذه المؤشرات نستعرض التالي:

1.2.3. مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الدين العام إلى مستوى النشاط الاقتصادي وهذا من خلال الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل أهمية هذا المؤشر في إعطاء صورة إجمالية لعبء الدين العام المحلي وكذا قوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، ويعتبر بمثابة مؤشرا استرشاديا لتقييم الموقف المالي لأي دولة ومدى قدرتها على سداد دينها العام، ويتسم الموقف المالي لدولة ما وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية:

- إذا كانت معدلات مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدلاتها التاريخية؛
- إذا ارتفعت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنظيرتها في الدول الأخرى؛
- إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى تغيير كبيرة في السياسات المالية المتبعة حاليا.

في المقابل يتصف الدين العام لدولة ما بالاستدامة المالية إذا كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تتصف بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل، ولا شك في أن حجم الدين العام يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مدى متانة الموقف المالي لبلد ما، ذلك أن تنامي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ينعجم عنه فقدان السياسة المالية لمرونتها، وزيادة احتمالية إتباع سياسة التقشف بما يؤثر سلبا على استمرارية السياسة الإنفاقية، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان، إضافة إلى تفاقم أعباء الدين العام المحلي ينجر عنها زيادة العبء الضريبي ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك وسيرورة التنمية الاقتصادية في عمومها.²⁰

2.2.3 مؤشر العجز الموازي: يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولى في الموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة (بدون مدفوعات الفوائد) والإيرادات العامة (بدون الفوائد المحصلة)، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام، إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى بالموازنة العامة، مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية.²¹

لحساب هذا المؤشر يتم الاعتماد على تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة، ويعتبر هذا المؤشر شرطا ضروريا لتحقيق الاستدامة المالية ولكنه ليس شرطا كافيا لذلك، حيث يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الميزانية العامة في تحقيق فائض أولى تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنويا.²²

3.2.3. مؤشر الفجوة الضريبية: يستند هذا المؤشر إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتبع في ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف التقليل من الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة والضرائب الفعلية، وغالبا ما تكون حصيلة الإيرادات الضريبية المتاحة سنويا غير كافية لتمويل أعباء الإنفاق العام على نحو يدفع بالحكومة للبحث عن مصادر تمويلية أخرى، فإن هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل وتطور الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسة في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية.²³

3.3. قواعد استدامة المالية العامة: تركز استدامة المالية العامة على أربعة قواعد أساسية، حيث يكون الهدف الأساسي من إتباع هذه القواعد هو تحقيق الانضباط المالي واحتواء التحيز الذي يظهر في إدارة السياسة المالية من خلال العجز المستمر في الموازنة العامة، فضلا عن تحقيق استدامة المالية العامة، ويمكن توضيح هذه القواعد على النحو التالي:

1.3.3. القاعدة الذهبية Golden Rule: تنص هذه القاعدة على ألا يتم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، أما نفقات التسيير فيجب أن تمول من الإيرادات العادية؛²⁴

2.3.3. قاعدة توازن الموازنة العامة Balanced Budget Rule: بمعنى تحقيق التوازن النسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وفقا لهذه القاعدة يجب أن يكون العجز الموازي حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيه عند زوال الحالات الاستثنائية، حيث يمكن التوسع في التمويل بالعجز في حالات الركود الاقتصادي والسعي نحو تحقيقه في الحالات العادية؛²⁵

3.3.3. قاعدة استدامة الاستثمار Investment Sustainability Rule: تعبر هذه القاعدة على ضرورة توفر عنصري الحيلة والحذر في استعمال الدين العام من خلال قياس نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولقد تم الاعتماد عليها كشرط أساسي للانضمام للاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت في العام 1992، والتي تشترط أن لا يتجاوز مقدار الدين العام الداخلي والخارجي عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تجاوز هذه النسبة يعد مؤشرا على دخول الحكومة في أزمة مديونية؛²⁶

4.3.3. قاعدة الموازنة المرنة Flescible Budget Rule: تسمح هذه القاعدة للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة العامة ضمن حدود معينة مع ضرورة توضيح أسباب هذا العجز المؤقت والإطار الزمني الذي من خلاله تتم العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني للموازنة العامة، بمعنى أنه يجب على الحكومة أن تنتهج المرونة في الموازنة العامة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة في ظل الأزمات الركود الاقتصادي والعكس صحيح في حالات التضخم، ولقد حددت معاهدة ماستريخت بأنه لا يجب أن يتجاوز حجم العجز في الموازنة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الاستدامة المالية.²⁷

الشكل الموالي يوضح القواعد الأربعة لتحقيق استدامة المالية العامة.

شكل رقم (04): قواعد استدامة المالية العامة.

• نفقات التسيير يجب أن تمول بالإيرادات العادية (لا يتم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية).	القاعدة الذهبية
• العجز في الموازنة العامة يجب أن يكون ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها.	قاعدة توازن الموازنة
• يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة العامة في حدود معينة (3% كحد أقصى من الناتج المحلي الإجمالي).	قاعدة الموازنة المرنة
• تشترط استمرارية نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تتوافر فيها شروط الحيلة والحذر (أن لا يتجاوز نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي)	قاعدة استدامة الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق استعراضه.

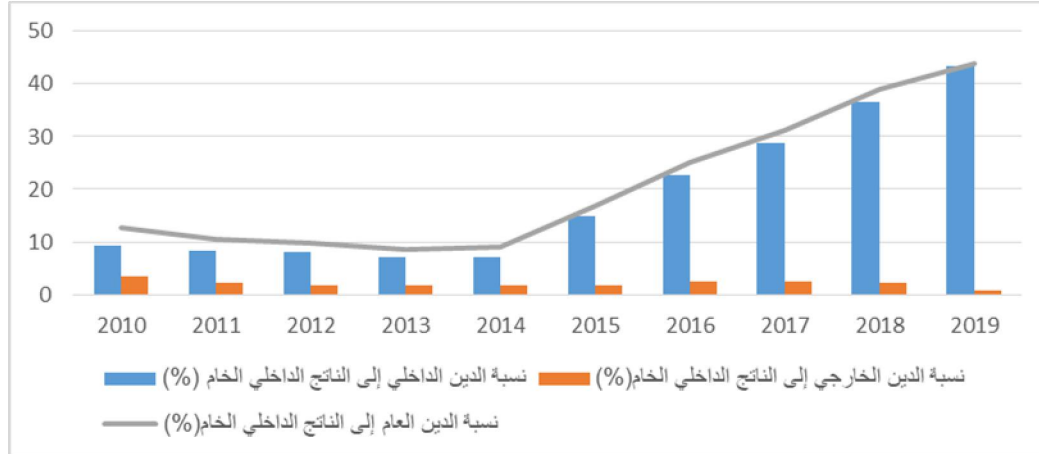
تجدر الإشارة هنا إلى أن الدول النفطية تواجه صعوبة في تطبيق هذه القواعد المالية، ذلك أن الإيرادات النفطية في حد ذاتها لا تضمن إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، في هذا الإطار عمد صندوق النقد الدولي إلى تبني سيناريو مستوحى من نظرية الدخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناء على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم المتوقع، وهو ما ينطبق بدوره على الدول، فالدخل الدائم للدول النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في المدى الطويل، واستدامة المالية العامة فيها يقوم على أساس فك الارتباط بين الموازنة العامة وتقلبات أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط بما يتناسب مع أهداف السياسة المالية في المدى الطويل.²⁸

4. تحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط باعتباره المصدر الأساسي في تمويل الموازنة العامة، جعله دائما عرضة للصدمات العكسية التي تحدث في سعيه على مستوى الأسواق العالمية، بما يزيد من حجم الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا زيادة حجم الديون الحكومية، وهو ما يفرض ضرورة الاهتمام بمفهوم استدامة المالية العامة والذي يعكس قدرة الحكومة الجزائرية على توفير الإيرادات العامة دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة في إجراءات السياسة المالية المستقبلية، ويمكن توضيح تطور مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010 على النحو التالي:

1.4. مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام: يعد مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام واحد من أهم المؤشرات التي تؤثر على الوضع المالي للدولة والمقترن بمفهوم استدامة المالية العامة، كما أنه يعتبر من المؤشرات المؤثرة أيضا على تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيح تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019/2010 من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (05): تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019/2010



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم 01.

إن تطور نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي العام يعتبر مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم المالية العامة في الجزائر، ومن خلال الجدول السابق يمكن تقسيم تطور مؤشر الدين العام في الجزائر إلى فترتين على النحو التالي:

• **الفترة من 2010 إلى 2014:** شهدت هذه الفترة عموما انخفاض في نسبة الدين العام الجزائري إلى الناتج الداخلي الخام والتي قد تراوحت بين ما بين 12,60% في العام 2010 كأعلى نسبة وبين 08,65% في العام 2013 كأقل نسبة، وهي تعتبر نسب مقبولة جدا تعبر عن استدامة الدين العام الجزائري، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في هذه الفترة حيث وصل متوسط سعره إلى 100 دولار للبرميل الواحد، من جهة أخرى يمكن ملاحظة أيضا أن حجم الدين الخارجي قد انخفض من 411,88 مليار دج بما نسبته حوالي 3,43% من الناتج الداخلي الخام في العام 2010 إلى

300,89 مليار دج بما نسبته 1,74% من الناتج الداخلي الخام في العام 2014، فقد شهدت الفترات السابقة بداية من العام 2000 ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي استخدمت معظم توظيفاته في السداد المسبق للديون الخارجية.²⁹

أما بالنسبة للدين الداخلي فقد عرف ارتفاعا خلال هذه الفترة بحيث انتقل من 1099,2 مليار دج في العام 2010 إلى ما قيمته 1239 مليار دج في العام 2014، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عمليات تطهير الديون التي كانت على عاتق المؤسسات العمومية الاقتصادية من قبل البنوك العمومية.

• **الفترة 2015 إلى 2019:** شهدت هذه الفترة انخفاض حاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية عقب الصدمة النفطية بداية من جوان 2014، إضافة إلى تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وهذا في ظل نفاذ الموارد المالية على مستوى صندوق ضبط الإيرادات بما شكل تحدي كبير لاستدامة المالية العامة في الجزائر بسبب ارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة، فقد شهد مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام ارتفاعا بنسب قياسية مقارنة بالفترة السابقة حيث انتقل من 16,73% في العام 2015 إلى ما نسبته 43,98% في العام 2019.

يرجع سبب ارتفاع الدين العام في الجزائر خلال هذه الفترة إلى ارتفاع الدين العام الداخلي وليس الدين الخارجي الذي عرف ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة ومن ثم عاود الانخفاض في العام 2019 بما قيمته 137,7 مليار دج بما نسبته 0,67% من الناتج الداخلي الخام، وهذا تبعا لخيار الحكومة الجزائرية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية نظرا لانعكاساتها السلبية على استدامة المالية العامة.

في المقابل فقد شهد الدين الداخلي ارتفاعا محسوسا والذي بلغ أعلى مستوى له في العام 2019 ما قيمته 8785 مليار دج بما نسبته 43,98% من حجم الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ 2493 مليار دج في العام 2015، والذي يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى تبني منهج التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة بداية من جانفي 2018، من خلال تعديل قانون النقد والقرض، هذا التعديل الذي جاء في بند واحد فقط من خلال القانون رقم 10/17³⁰، حيث ينص هذا التعديل على قيام بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛
- تمويل الدين العام الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، على أن توضع هذه الألية حيز التنفيذ بمرافقة برامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى استعادة توازنات الخزينة العمومية؛ التوازن في ميزان المدفوعات.

عموما يمكن القول بأن مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019/2010 قد شهد نسبا مقبولة تبقى ضمن المعايير الدولية للاستدامة المالية، خاصة تلك التي وضعها صندوق النقد الدولي والتي أقرت بأن نسبة الدين العام لا ينبغي أن تتجاوز ما نسبته 60% من حجم الناتج الداخلي الخام للبلد.

2.4. مؤشر العجز الموازي: يعد العجز الموازي من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حجم الفجوة المالية ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما أن عجز الموازنة العامة يعد من مصادر الاختلال الاقتصادي في النموذج الاقتصادي العام والذي يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية منها: حجم المعروض النقدي؛ أسعار الصرف؛ المديونية المحلية؛ معدل التضخم.... إلخ، بما

يؤثر بدوره على تحقيق استدامة المالية العامة، ويمكن توضيح تطور مؤشر العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010 من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم (06): تطور مؤشر العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم 02.

من خلال الشكل رقم 06 يمكن القول بأن الفترة 2020/2010 قد عرفت عموما وتيرة متزايدة في حجم العجز الموازي والذي بلغ أعلى مستوياته في العام 2015 بما قيمته (-2553,3) مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 15,27% إلى الناتج الداخلي الخام، ويعزى هذا الوضع إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية لقطاع المحروقات بما نسبته 30% عقب انخفاض ما يقارب 47% من متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى الارتفاع المعترف في حجم النفقات العامة خاصة منها نفقات التسيير بسبب اعتماد الجزائر على العديد من البرامج التنموية بداية من العام 2010.³¹

في المقابل فقد أدى ارتفاع متوسط سعر النفط من 45 دولار للبرميل في العام 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في العام 2017 إلى تحقيق زيادة معتبرة في حجم الإيرادات العامة رافقه شبه استقرار في النفقات العامة، عرف بموجبها العجز الموازي تقلصا حادا منتقلا من 12,46% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في العام 2016 إلى 6,64% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في العام 2017.³²

على عكس السنوات السابقة أين كان يتم تمويل العجزات الكبيرة المالية العامة من خلال الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات العامة، فقد تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخرينة العمومية في العام 2017 علاوة عن آخر اقتطاع من هذا الصندوق بواقع 784 مليار دج ليستنفذ رصيد الصندوق كليا، اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.³³

في حين أنه في العام 2018 لم يتقلص العجز الموازي سوى بـ 1,5% ليلعب ما نسبته 4,81% من إجمالي الناتج الداخلي الخام بواقع (-974,9) مليار دج، مقابل 6,6% في العام 2017 وذلك على الرغم من ارتفاع حجم الإيرادات العامة بحكم ارتفاع متوسط سعر النفط من 54,1 دولار للبرميل في العام 2017 إلى 71,5 دولار للبرميل في 2018 وذلك بسبب الارتفاع القوي لإجمالي النفقات العامة.

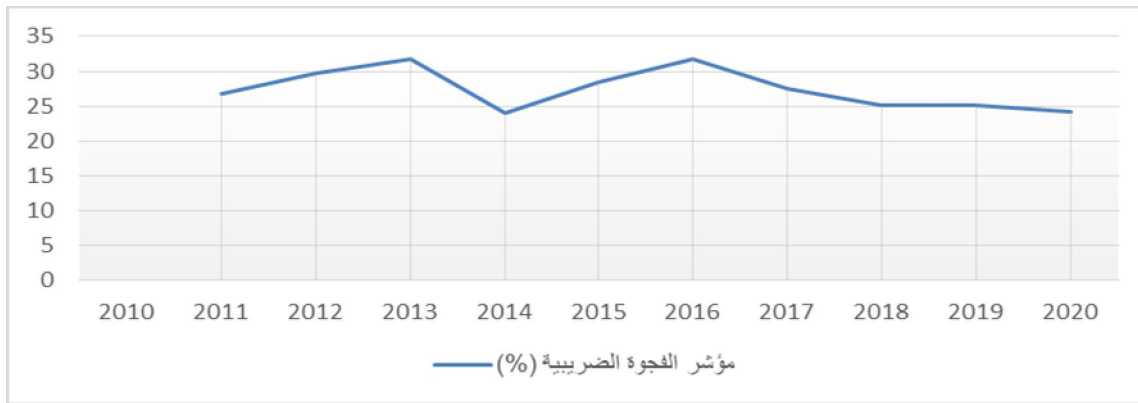
لترتفع بعد ذلك حجم العجز الموازي في العام 2019 إلى (-1138,9) مليار دج وهو ما يمثل 5,61% من حجم الناتج الداخلي الخام، إن هذه الهشاشة المعتبرة والتي تظهرها جليا العجزات المتتالية في الموازنة العامة والناجمة أساسا عن انخفاض حجم الجباية البترولية يفعل الصدمة النفطية بداية من جوان 2014، إضافة إلى ضعف الجباية العادية خارج قطاع المحروقات

وذلك بحكم محدودية مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى زيادة حجم النفقات العامة بداية 2010.

وهذا ما كشف عن ضعف استدامة المالية العامة في الجزائر، وقد تجسد هذا الضعف في الاختلالات العميقة التي عرفتھا السنوات 2015؛ 2016؛ 2017، ترافق ذلك مع تدابير السياسة المالية غير المناسبة والتي أدت إلى نفاذ رصيد المدخرات الصافية الدولة (صندوق ضبط الإيرادات) وتزامن ذلك أيضا مع اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لسد العجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية.³⁴

3.4. مؤشر الفجوة الضريبية: تعتبر الإيرادات النفطية المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة في الجزائر وذلك في ظل انخفاض حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى، ويمكن توضيح تطور مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2020/2010 من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (07): تطور مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.



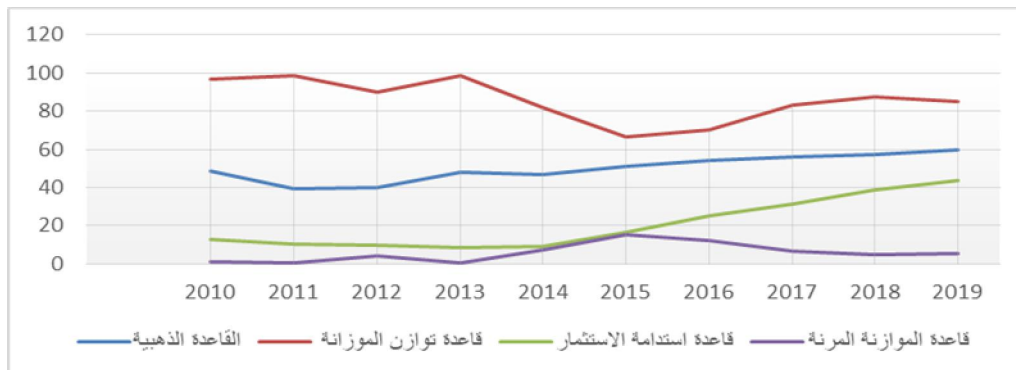
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم 03.

يتضح من خلال الشكل السابق؛ بأن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام قد عرفت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2015/2010 حيث بلغت أعلى مستوى لها في العام 2015 بما نسبته 45,81%، وهو ما يعكس الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة في الجزائر والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر خاصة في الفترة من 2001 إلى 2014، إلا أنه بداية من العام 2016 عرفت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام انخفاضا معتبرا حيث وصلت إلى ما نسبته 38,09% وذلك بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة إلى إتباع الجزائر لسياسة ترشيد النفقات العامة، في المقابل لم تتجاوز نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام ما نسبته 14% طوال الفترة من 2020/2010 وهو ما يفسر هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة في الجزائر.

لقد ساهم كل من تزايد حجم النفقات العامة وكذا سيطرة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة في الجزائر على اتساع الفجوة بين النفقات العامة وقدرتها على تغطيتها بالاعتماد على الجباية العادية، فقد بلغ متوسط الفجوة الضريبية ما نسبته 27,41% خلال الفترة 2020/2010 وهو ما يعكس صعوبة تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تزايد حجم الإنفاق العام، لقد انعكس انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على ارتفاع الفجوة الضريبية في الجزائر مما دفعها إلى الاستدانة الداخلية لتمويل عجز الموازنة العامة لعدم كفاية الإيرادات الكلية لتغطية النفقات العامة.

4.4. قواعد استدامة المالية العامة: يمكن توضيح تطور القواعد المالية الأربعة لاستدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2019/2010 من خلال الشكل الموالي، والذي يوضح القواعد المالية والنسب المعيارية لكل قاعدة.

شكل رقم (08): قواعد استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2019/2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم 04.

يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري قد سجل مؤشرات مقبولة للقواعد المالية، والتي لم تتجاوز في العموم النسب المعيارية خلال الفترة 2019/2010، خاصة فيما يتعلق بقاعدة استدامة الاستثمار التي تقتضي أن لا يتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام ما نسبته 60% وفقا لما نصت عليه معاهدة ماستريخت والتي تعتمد عليها معظم الدول في حساب استدامة المالية العامة، فقد بلغت هذه النسبة في متوسط 19,78%، وكما تمت الإشارة إليه سابقا فقد بدأت هذه النسبة في الارتفاع بداية من العام 2015 بسبب زيادة حجم الدين العام الداخلي في الجزائر وتجهيز خيار الاستدامة الداخلية، حيث عرفت أعلى مستوياتها في العام 2019 بما نسبته 43,89% غير أنها تبقى ضمن النسب المعيارية الدولية.

أما بالنسبة لقاعدة الموازنة المرنة والتي تقتضي أن لا يتجاوز حجم العجز في الموازنة العامة ما نسبته 3% دائما وفقا لما نصت عليه معاهدة ماستريخت فهي من القواعد المالية الهامة والتي تسعى إلى السيطرة على تراكم الديون وتحقيق استدامة المالية العامة، ولقد بلغت هذه النسبة في المتوسط خلال الفترة 2019/2010 ما نسبته 4,47%، في حين أنها بلغت ما نسبته 15,27 و 12,46 في العامين 2015 و 2016 على التوالي بفعل تداعيات الصدمة النفطية وانخفاض حجم الإيرادات العامة في الجزائر، لتبدأ في الانخفاض بعد ذلك لتصل إلى أدنى نسبة في العام 2018 بـ 4,81% بفعل اعتماد منهج التمويل غير التقليدي.

أما بالنسبة لقاعدة توازن الموازنة والتي توضح مدى قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وبما أن الموازنة العامة في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية فهي عرضة للتقلبات السعرية للنفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يظهر جليا بعد الصدمة النفطية للعام 2014 حيث بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في العام 2015 ما نسبته 66,65% بعدما كانت في العام 2010 تقدر بـ 97,04%، أما عن متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2019/2010 فقد بلغ 85,90% وهو ما يظهر اختلال العلاقة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر.

أما القاعدة الذهبية والتي تنص على أن نفقات التسيير يجب أن تمويل بالإيرادات العادية، بمعنى أن الاقتراض يجب أن يغطي العجز في النفقات الاستثمارية وليس النفقات الجارية، ولقد بلغت هذه النسبة في المتوسط خلال الفترة 2019/2010 49,79% وهي نسبة ضعيفة تدل على عدم قدرة الجباية العادية على تغطية النفقات الجارية في الجزائر.

5. خلاصة:

تشكل تقلبات النفط الدورية والمستمرة في أسواق العالمية تحديات متجددة لاستدامة المالية العامة في الجزائر، لاسيما من خلال تأثير هذه التقلبات على مستويات الدين العام في الجزائر، إضافة إلى تأثيرها على حجم النفقات والإيرادات العامة الحالية منها والمستقبلية، فقد أظهرت الصدمة النفطية في جوان 2014 بأن الوضع المالي في الجزائر لا يتسم بالاستدامة نتيجة لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية حجم الإنفاق العام، مما دفع الجزائر إلى العودة إلى الاستدانة الداخلية من خلال التوجه نحو التمويل غير التقليدي، كما أن تبعات هذه الصدمة قد تضعها أمام خيار الاستدانة الخارجية وبالتالي خطر التعرض لأزمة مديونية مجددا في ظل عدم التنوع في مصادر الإيرادات العامة وكذا عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام، والأمر ذاته تكرر في الصدمة النفطية الثانية في أبريل 2020.

بالتالي يمكن القول بأن المالية العامة في الجزائر في حاجة ماسة إلى إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة، وفي هذا الصدد يمكن تقديم جملة من التوصيات على النحو التالي:

- تنمية الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتعزيز مساهمة ذلك في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق فرص عمل جديدة؛
- العمل على تعزيز الموارد المالية غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي في الجزائر وتصميم نظم أكثر نجاعة في تحصيل الضريبي ومكافحة عمليات التهرب الضريبي؛
- تفعيل دور السوق المالي كرافد أساسي لتمويل احتياجات الحكومة الطارئة، وتسويق إصدار السندات العامة بأقل تكلفة ممكنة ولآجال قصيرة ومتوسطة؛
- محاربة الفساد المالي والإداري والذي أصبح ظاهرة تستنزف كل القدرات المالية وتضييع فرص تحقيق النمو الاقتصادي بما يؤثر بدوره على استدامة المالية العامة؛
- ترشيد الإنفاق العام من خلال التحكم في وتيرة نمو النفقات العامة بالشكل الذي يتوافق مع القدرات المالية للدولة، خاصة في ظل هيمنة الإيرادات النفطية وتأثيرها المستمر بالتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يؤدي إلى تحقيق نمو مستدام لا يستند إلى الزيادة المتواصلة في نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل؛
- العمل على إنشاء صندوق للثورة السيادية يعمل وفقا لإطار قانوني بالتنسيق مع الموازنة العامة للدولة، بما يضمن عزل الاقتصاد الوطني والسيولة المحلية عن تقلبات الإيرادات النفطية؛
- يتطلب تحقيق استدامة المالية العامة في الجزائر ضرورة العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تفعيل القطاع الزراعي؛ القطاع السياحي؛ القطاع الصناعي خارج المحروقات.

6. الهوامش والاحالات:

- ¹ - جميلة بن عيشي، وآخرون، الصدمات البترولية وتداعيتها على نسب الانفاق في دول الخليج العربي - دراسة مقارنة بين القرن 20 والقرن 21. مجلة العلوم الانسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2022، ص: 296.
- ² - داوود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هوما للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 34.
- ³ - عيسى صولح، سعد أولاد العيد، دراسة قياسية لأثر الصدمات النفطية في توجيه الانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر 1986 - 2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص: 278.
- ⁴ - محمد زمران، محمد غردوي، السياسة المالية ودورها في مواجهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر - دراسة صدمات 2014 و 2020، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01، جامعة وهران 02، الجزائر، 2021، ص-ص: 223-230.

- 5- السعيد بوشول، محمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء الأسواق المالية الخليجية، مجلة روى الاقتصادية، المجلد 05، العدد 09، جامعة الواد، الجزائر، 2015، ص: 110.
- 6- مدونة البنك الدولي، أسباب انهيار النفط في الفترة 2016/2014، تاريخ الاسترداد 2022/08/25، متاح على الرابط التالي:
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>
- 7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط -الأوبك-، التقرير الاحصائي السنوي 2017، الكويت، 2018، ص: 20.
- 8- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، الندوة الوطنية حول: تداعيات انهيار النفط على مؤشرات التوازن الكلي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص: 02.
- 9- المرجع نفسه، ص: 03.
- 10- البشير عمارة، آثار الأزمة النفطية على البطالة في الجزائر 2017-2014، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2018، ص: 57.
- 11- عبد الرحمان عية، آثار الصدمة البترولية للعام 2015 على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي، مجلة المعارف، المجلد 11، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، 2016، ص: 473.
- 12- المركز العربي للأبحاث والدراسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، 29 أبريل 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/How-did-the-Corona-Pandemic-Hit-Oil-Prices>
- 13- محمد زرومان، محمد غردوي، مرجع سبق ذكره، ص: 230.
- 14- محمد أحمد الحايوي، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 433، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص: 278.
- 15- أحمد عمر الرواي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 27، جامعة الأنبار، العراق، 2019، ص ص 3-5.
- 16- IMF, **Assessing Sustainability**, Prepared By The Policy Development And Review Department, 2002, P 05.
- 17- Kenan Aslanli, **Fiscal Sustainability And The State Of Oil Fund In Azerbaijan**, Hanyang Universit, Journal Of Eurasian Studies 6, 2015, P 115.
- 18- مراد بوعشاوي، عماد عزازي، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000/2020، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد 19، العدد 02، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020، ص: 100.
- 19- خالد عبد الله، مايع شبيب الشمري، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق خلال الفترة 2013/2017، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد 04، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص: 268.
- 20- زهير بن دعاس، ناريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة دفاتر CREAD، المجلد 34، العدد 13، الجزائر، 2019، ص ص: 115-116.
- 21- هشام محمد عمرو، عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 20، العدد 55، العراق، 2010، ص ص: 150-151.
- 22- المرجع نفسه، ص: 151.
- 23- المرجع نفسه، ص: 152.
- 24- زهير بن دعاس، ناريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص: 115.
- 25- المرجع نفسه، ص: 116.
- 26- عماد محمد عبد اللطيف العاني، عامر عبد الله مجيد الشبخاني، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال الفترة 2004/2014، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 97، جامعة العراق، العراق، 2017، ص ص: 277-278.

- 27- أحمد عمر الرواي، مرجع سبق ذكره، ص: 03.
- 28- زهير بن دعاس، ناريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص: 116.
- 29- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، الجزائر، 2016، ص: 69.
- 30- جريدة الرسمية، القانون رقم 17/10 المؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 03/11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المادة الأولى: الصادرة في 11 أكتوبر 2017.
- 31- بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 69.
- 32- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، الجزائر، 2018، ص: 57.
- 33- المرجع نفسه، ص: 58.
- 34- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، الجزائر، 2019، ص: 69.

7. الملاحق

الملحق رقم (01): تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019/2010. (الوحدة: مليار دج)

نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (%)	مجموع الدين العام	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام (%)	الدين الخارجي	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام (%)	الدين الداخلي	الناتج الداخلي الخام	السنوات
12,60	1511,08	3,43	411,88	09,16	1099,20	11991,60	2010
10,52	1535,90	2,19	320,90	08,32	1215,00	14589,00	2011
09,85	1597,27	1,75	285,07	08,09	1312,20	16209,60	2012
08,65	1441,35	1,61	269,65	07,03	1171,70	16647,90	2013
08,93	1539,89	1,74	300,89	07,19	1239,00	17228,60	2014
16,73	2796,39	1,81	303,39	14,91	2493,00	16712,70	2015
25,15	4412,05	2,40	421,35	22,74	3990,70	17541,60	2016
31,23	5801,30	2,38	442,70	28,84	5358,60	18575,80	2017
38,89	7880,60	2,29	464,40	36,60	7415,20	20259,00	2018
43,98	8922,70	0,67	137,70	43,30	8785,00	20284,20	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر.

ملحق رقم (02): تطور مؤشر العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي (%)	التفقات العامة	معدل التغير السنوي (%)	رصيد الموازنة العامة	الناتج الداخلي الخام	مؤشر العجز الموازي (%)
2010	4379,6	---	4712,8	---	-133,2	11991,6	-01,11
2011	5790,1	32,20	5853,6	29,71	-63,5	14589,6	-0,43
2012	6339,3	09,48	7058,1	20,57	-718,8	16209,6	-04,43
2013	5957,5	-06,02	6024,1	-14,64	-66,6	16647,9	-0,40
2014	5738,5	-03,68	6995,7	16,12	-1257,5	17228,6	-07,30
2015	5103,0	-11,07	7656,3	09,44	-2553,3	16712,6	-15,27
2016	5110,1	0,13	7297,5	-04,68	-2187,4	17541,6	-12,46
2017	6047,9	18,35	7282,7	-0,20	-1234,8	18575,8	-06,64
2018	6751,4	11,63	7726,3	06,09	-974,9	20259,0	-04,81

2019	6586,5	-2,50	7725,4	-0,01	-1138,9	20284,2	-05,61
2020	6746,2	2,42	7804,0	1,01	-1057,8	18403,9	-05,74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقارير السنوية والنشرات الثلاثية بنك الجزائر.

ملحق رقم (03): تطور مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	النفقات العامة	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (%)	الجباية العادية	نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام (%)	مؤشر الفجوة الضريبية (%)
2010	11991,6	4512,8	37,63	1298,0	10,82	26,81
2011	14589,6	5853,6	40,12	1527,1	10,46	29,66
2012	16209,6	7058,1	43,54	1908,6	11,77	31,77
2013	16647,9	6024,1	36,18	2031,0	12,19	23,99
2014	17228,6	6995,7	40,60	2091,4	12,13	28,47
2015	16712,6	7656,3	45,81	2354,7	14,08	31,73
2016	17541,6	7297,5	41,60	2482,2	14,15	27,45
2017	18575,8	7282,7	39,20	2630,0	14,15	25,05
2018	20259,0	7726,3	38,13	2648,5	13,07	25,06
2019	20284,2	7725,4	38,09	2832,5	13,96	24,13
2020	18403,9	7804,0	42,40	3929,5	21,35	21,05
متوسط الفجوة الضريبية						26,83

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر.

الملحق رقم (04): قواعد استدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.

السنوات	القاعدة الذهبية نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التشغيل.	قاعدة توازن الموازنة نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة.	قاعدة استدامة الاستثمار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (لا تتعدى 60%)	قاعدة الموازنة المرنة نسبة العجز في الموازنة العامة (لا تتعدى 3%)
2010	48,81	97,04	12,60	01,12
2011	39,36	98,91	10,52	00,43
2012	39,90	89,81	09,85	04,43
2013	48,30	98,89	08,65	00,40
2014	46,53	82,02	08,93	07,30
2015	51,00	66,65	16,73	15,27
2016	54,13	70,02	25,15	12,46
2017	56,23	83,04	31,23	06,64
2018	57,00	87,38	38,89	04,81
2019	59,71	85,25	43,89	05,61
المتوسط	49,79	85,90	19,78	04,47

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم 01؛ 02؛ 03.